2024 تشرين2 العدد 15 المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
No.15 Nov 2024 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

برنامج النفط مقابل الغذاء في سياق العقوبات الدولية على العراق 1995 – 2003

م. مسلم هادي عبد الله العسكري
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار
aasswww298@gmil.com

الملخص:
منذ بدء الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990، اصدر مجلس الامن الدولي الكثير من القرارات تحت مسمى الحالة بين العراق والكويت، اهمها القرار 661 في 6 آب 1990، الذي مثل قاعدة اساسية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وكان مسؤولاً عن وضع العراق تحت طائلة البند السابع، ولتخفيف الضرر الذي لحق بالشعب العراقي بسبب نظام العقوبات الصارم، إذ اثبتت العديد من التقارير الدولية تدهور الاوضاع العامة في العراق ووصولها حد الانهيار التام.. لذلك قرر مجلس الامن الدولي اصدار القرار رقم 986 في 14 نيسان 1995، هو عبارة عن مذكرة تفاهم عرفت بقرار برنامج النفط مقابل الغذاء، سمح للعراق بمقتضاه بتصدير جزء محدد من نفطه ليستفيد من عائداته في شراء الحاجات الضرورية لمواطنيه، تحت إشراف الأمم المتحدة استمر العمل به لغاية 2003، قسم على ثلاث عشرة مرحلة، وبالرغم من ان البرنامج وضع لتخفيف وطئه الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي، لكنه لم يحقق إلا جزءً يسيراً من الهدف الذي وجد من اجله، بسبب الفساد الإداري والتعمد في هدر الاموال المخصصة للبرنامج..

الكلمات المفتاحية: الحصار الاقتصادي، مجلس الامن الدولي، العراق، مذكرة التفاهم.

The Oil-for Food Program in the context of international sanctions On Iraq (1995 - 2003)

Muslim Hadi Abdullah Al-Askari
Directorate General of Education in Dhi Qar Governorate

Abstract:
Following Iraq's invasion of Kuwait on August 2, 1990, the United Nations Security Council enacted a series of resolutions under what it was called the situation between Iraq and Kuwait. The most important among these resolutions is the resolutions no. 661, issued on August 6, 1990, which served as the basis for economic sanction on Iraq and placed the country under chapter VII of the United Nations Charter. In response to the server impact of these sanctions on the Iraqi people , which was documented by numerous international reports highlighting the drastic deterioration of conditions in Iraq, the Security Council passed Resolution 986 on April 14, 1995. Known as the Oil-for Food Program, this memorandum of understanding allowed Iraq to export a portion of its Oil, with the revenues used to procure essential supplies for its citizens under the oversight of the United Nations. The program continued until 2003 and was implemented across thirteen phases. Although intended to alleviate the economic hardships on the Iraqi population, the program met only partial success in achieving its purpose due to administrative corruption and intentional misuse of the funds designated for it.

Keywords: Economic sanctions, United Nations Security Council, Iraq, memorandum of understanding.

المقدمة:

شغلت الازمات حيزاً كبيراً في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية خلال القرن العشرين، مما انعكس سلباً على الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين، واثارت الخلافات والتوتر بينهما خلال تاريخهما الحديث والمعاصر، نتج عنها اجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990[1]، واصدر مجلس الامن الدولي على اثرهِ قراره المرقم 661 لسنة 1990 بضغوط اميركية، ليكون القاعدة الاساسية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق وخضع بموجبه لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لان "الاحتلال العراقي للكويت اصبح يشكل خطراً على الامن والسلم الدوليين". وعُد قراراً قاسياً بسبب ما تضمنه من عقوبات شاملة اقتصادية ومالية وعسكرية وتجارية..

وبالنظر للأهمية الكبرى التي حظي بها العراق في الاستراتيجية الاميركية منذ بداية توجهها نحو منطقة الشرق الاوسط، اخذت تتحين الفرصة للسيطرة وفرض نفوذها عليه، وبالفعل حملت الولايات المتحدة لواء الدفاع عن الكويت وعملت على ممارسة الضغوط على الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي بهدف اصدار قرار يخولها استخدام القوة لتنفيذ العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، التي بذلت جهوداً كبيرة في تشريعها وصياغة نصوصها. وادى تشدد مجلس الامن الدولي في فرض الحصار الشامل على العراق والتدمير الهائل الذي لحق بالبنى التحتية نتيجة حرب الخليج الثانية إلى تدهور الاوضاع العامة للشعب العراقي وانتشار المجاعة وتفشي الاوبئة وزيادة عدد الوفيات بسبب النقص الغذائي والدوائي الحاد إلى موافقة الحكومة العراقية على قرار مجلس الامن الدولي المرقم 986 لسنة 1995، او ما يعرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء.. تمت مناقشة البحث من خلال هيكلية تضمنت ملخص ومقدمة واربعة مباحث رئيسة وخاتمة على النحو التالي:

اولاً: دور الولايات المتحدة الاميركية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق:

ثانياً: مذكرة التفاهم وفقاً لقرار مجلس الامن رقم 986:

ثالثاً: مفاوضات الحكومة العراقية وهيئة الأمم المتحدة حول آلية تطبيق القرار 986:

رابعاً: المشكلات الإدارية وحالات الفساد المالي في برنامج النفط مقابل الغذاء:

دور الولايات المتحدة الاميركية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق:

اسفر عن الاحتلال العراقي للكويت في 2 آب 1990، فرض الامم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق كانت مسبوقة بسياسة اميركية استهدفت اضعاف العراق اقتصادياً وسياسياً لتسهيل مهمتها العسكرية المُعدة لمهاجمة العراق[2]، اذ اصدرت الولايات المتحدة الاميركية ممثلةً بوزير خارجيتها جيمس بيكر(James Baker) [3] ثلاث بيانات ادانت من خلالها الغزو العراقي للكويت، سُلم البيان الاول للسفير العراقي في واشنطن وفيه إدانة واضحة للهجوم العراقي المذكور[4]، اما البيان الثاني فقد اكد فيه على الانسحاب الفوري غير المشروط وضرورة عقد مجلس الامن الدولي جلسة طارئة في اليوم نفسه 2 آب، فيما اعلن في البيان الثالث عن تجميد الارصدة العراقية والحظر على الصادرات والواردات كافة من وإلى العراق مع مطالبة جميع الدول الالتزام بهذا القرار[5]. وبناءً على ذلك، اصدر الرئيس الاميركي جورج بوش[6] استناداً للصلاحيات الممنوحة له في 2 آب 1990، امرين قضى الاول بفرض حظر شامل على التجارة بأنواعها مع العراق[7]، والامر الثاني تجميد الاصول المالية العراقية التي بلغت مليار دولار فضلاً عن اربعمائة وعشرون مليون دولار مودعة لدى البنوك الاميركية[8].

وفي 6 آب 1990، اصدر مجلس الامن قراره المرقم 661[9]، ليكون قاعدة اساسية للعقوبات الاقتصادية على العراق، إذ تضمن القرار فرض عقوبات اقتصادية شاملة فمُنع الاستيراد من العراق والتصدير له[10]، الا في الحالات الإنسانية التي تشمل المواد الغذائية والطبية، كما تم منع الشركات الاجنبية من تنفيذ المشاريع الاقتصادية والخدمية بما فيها المشاريع التي تمت المصادقة عليها قبل صدور القرار، فضلاً عن عدم السماح بدخول الاموال إلى العراق، وأوضحت الفقرة الثانية من قرار 661، ان الهدف من فرض العقوبات هو ضمان امتثال العراق لطلب الانسحاب من الكويت[11]. واصدر مجلس الامن اثنا عشر قراراً خلال مدة

اربعة اشهر حول الازمة وصفت بأنها اكبر مجموعة من القرارات يصدرها حول ازمة واحدة منذ انشائه[12] استندت إلى الفصل السابع[13] من ميثاق الامم المتحدة[14]. عملت الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط على الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي بهدف اصدار قرار يخولها استخدام القوة لتنفيذ العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بموجب القرارات السابقة[15]، إذ اعلن جورج بوش عدم جدوى قرار المقاطعة الاقتصادية اذا لم يكن مؤيداً بقوة حربية تعمل على تنفيذه قائلاً: **" ان الحصار البحري العسكري امر هام ولازم لإحكام تنفيذ الحظر الاقتصادي"**[16]. اثمرت جهود الولايات المتحدة الاميركية الرامية لفرض حصاراً شاملاً على العراق الحصول على موافقة مجلس الامن الدولي لإصدار حزمة من القرارات، ونتيجةً لعدم امتثال العراق لمطالب الامم المتحدة بالانسحاب من الكويت صدر القرار رقم 662 [17] القاضي بعدم الاعتراف بضم العراق للكويت، والقرار 665 [18]، الخاص بتطبيق الحصار البحري[19]، والقرار رقم 670 الذي نص على فرض الحظر الجوي على العراق [20].

وفي سياق متصل، أصدر الرئيس الاميركي بوش اوامره إلى السفن الحربية الاميركية المرابطة في الخليج العربي بإطلاق النار على السفن التجارية المخالفة التي تبحر إلى العراق او العكس[21]. وقد حددت وزارة الدفاع الاميركية ثلاث مناطق اعتراض رئيسة تغطي الخليج إلى الجنوب من الكويت، والمياه الشمالية الشرقية من البحر الاحمر ومنها خليج العقبة، وخليج عمان خارج مضيق هرمز[22].

وفي منتصف آب 1990، بدأ تأثير الحصار الاقتصادي على العراق، الذي اصبح معزولاً عن العالم الخارجي براً وجواً وبحراً، وتوقف تصدير النفط الخام، ومنع تداول العملة الاجنبية البالغ قيمتها 15 مليار دولار عام 1990، فضلاً عن منع استيراد المواد الغذائية، التي كان العراق يعتمد عليها بنسبة 70% لسد احتياجاته الخاصة[23]. وفي ظل هذه الاوضاع استمر التصعيد السياسي والعسكري بين العراق من جهة، واميركا وحلفائها من جهة اخرى التي عززت وجودها في منطقة الخليج بالمزيد من القوات والمعدات العسكرية، ونتيجةً لعدم التزام العراق بمقررات الامم المتحدة وبخاصة القرار رقم 662، بدأت العمليات العسكرية لقوات التحالف الدولي في فجر السابع عشر من كانون الثاني 1991، التي اطلقت عليها الولايات المتحدة اسم (عاصفة الصحراء) بقصف المواقع العسكرية والاقتصادية في العاصمة بغداد والمحافظات العراقية بمئات الاطنان من القنابل، كما تعرضت القوات العراقية في الكويت لقصف عنيف ادى الى قطع خطوط الامداد والاتصال بينها وبين قياداتها، وفي 24 شباط 1991، بدأت العمليات البرية للحلفاء من محاور عدة، لتحرير الكويت انتهت بانسحاب القوات العراقية بعد تلقيها امراً بالانسحاب[24] عبر راديو بغداد في منتصف ليلة الخامس والعشرين من شباط[25]، وعلى اثر ذلك اعلنت الحكومة العراقية في 22 شباط عن طريق مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة عبد الامير الانباري قبول بغداد بقرارات مجلس الامن الدولي من دون شروط. وفي اليوم نفسه اعلنت الولايات المتحدة تعليق القتال، لكن الحرب ظلت سارية، حتى 2 آذار 1991، إذ اصدر مجلس الامن قراره المرقم 686[26] الذي حدد بموجبه وقف العمليات العسكرية بشكل نهائي في الخليج بعد ان اكد امتثال العراق التام لجميع قرارات مجلس الامن. خرج العراق من تلك الحرب بلداً مدمراً عانى من خسائر بشرية ومادية كبيرة خاضعاً لحصاراً اقتصادياً خانقاً، ولنظام تفتيش ومراقبة اممية غير مسبوقة للكشف عن منشآته النووية، والكيمياوية، فضلاً عن الزامه بدفع غرامات الحرب، التي تشمل الخسائر الكويتية والدول الاخرى ونفقات الحرب وخسائر الافراد والشركات المتضررة من جراء احتلاله للكويت وهذا يعني بقاء العراق مكبلاً بالديون لعشرات السنين[27].

ومن جهتها، قدمت الحكومة العراقية ممثلةً بوزير خارجيتها طارق عزيز احتجاجاً للأمم المتحدة واصفةً القرار 661 بالجائر ويهدف إلى تجويع الشعب العراقي، فأصدر مجلس الامن القرارين 706 [28] و 712[29]، سُمح من خلالهما للعراق ان يبيع كميات محدودة من النفط

لتلبية بعض حاجات الشعب، الا ان الحكومة العراقية رفضت القرارين المذكورين، لان الامتثال لهذه القرارات يُعد انتهاك لسيادة البلد[30]، فكانت مطالب الحكومة العراقية هي رفع العقوبات كافة على النحو المنصوص عليه في القرار 687[31]، الصادر في 9 نيسان 1991، الذي اشترط نزع اسلحة الدمار الشامل، وتقديم اسماء الاشخاص والشركات التي تورد الاسلحة إلى العراق، فضلاً عن مراقبة المصانع العسكرية والصناعية المحلية ولتحقيق هذه المطالب كان على العراق اقناع مجلس الامن الدولي بأنه قد اوفى بالشروط المطلوبة وفقاً لقرار 687[32].

ومن جانبها، سعت الولايات المتحدة الاميركية إلى عرقلة كل المحاولات العراقية لرفع الحصار، وكانت مسألة اسلحة الدمار الشامل هي الذريعة التي تمسكت بها الولايات المتحدة في عدوانها على العراق[33]، وعندما سئُل الرئيس الاميركي جورج بوش عما اذا كان فرض العقوبات يشمل الغذاء والحاجات الاساسية الاخرى اجاب قائلاً: **" راقبوا ما يحدث. كل شيء. كل شيء"**. الامر الذي تسبب بمعاناة كبيرة للشعب العراقي نتيجة العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن الاضرار التي لحقت بمصالح دول الجوار والعالم[34] من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق[35]. الا ان الادارة الاميركية عملت على تعويض الدول المتضررة من الحصار على العراق فأقنعت الكويت بمنح تركيا ثلاثة مليار دولار تعويضاً لها عن اغلاق انبوب النفط العراقي المار عبر اراضي الاخيرة، كما قدمت إلى روسيا نحو اربعة مليارات دولار لكسب تأييدها في مجلس الامن الدولي، فضلاً عن منحها للصين والاردن مبالغ مالية بنحو عشرة مليارات دولار للمساعدة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق[36].

لقد مثل نظام العقوبات القيد الاخطر المفروض على العراق، فأسهم نظام العقوبات بتغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية في العراق، فأنخفض إنتاج النفط بين عامي 1990-1991، إلى 85%، مما انعكس بدوره على دخل الفرد الذي بلغ ما يزيد على (2000) دولار عام 1989، قبل حرب الخليج الثاني ليُنخفض إلى (609) دولار بحلول عام 1992[37]. وهنا ازداد القلق الدولي بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة التي وصفها مسؤولو الصليب الاحمر البريطاني بأن سوء التغذية في العراق يماثل الاقطار المنكوبة بالمجاعة مثل السودان، بل فاقتها سوءً بسبب كثرة الوفيات وانتشار الامراض، فتصاعدت المطالبات الدولية بضرورة تخفيف العقوبات او رفعها كلياً عن العراق، إلى جانب ازدياد حاجة اسواق النفط العالمية لتغطية الطلب النفطي المتصاعد، فضلاً عن حاجة الامم المتحدة إلى الاموال لتغطية اعملها في العراق، ومن جهة اخرى، ادركت الولايات المتحدة الاميركية صعوبة الاستمرار في فرض الحصار على الشعب العراقي. قرر مجلس الامن الدولي 14 نيسان 1995، اللجوء إلى **مذكرة التفاهم** التي تتلخص ببيع النفط مقابل الغذاء، الذي سمح للعراق بموجبه تصدير كميات محدودة من النفط لضمان توفير الحاجات الاساسية للشعب العراقي[38].

مذكرة التفاهم وفقاً لقرار مجلس الامن رقم 986:

نتيجةً لقلق المجتمع الدولي من تدهور الاوضاع الإنسانية في العراق التي كشفت عنها التقارير الصادرة عن وكالات الامم المتحدة اليونيسف (Unicef) ومنظمة الصحة العالمية (Who) التي اشارت إلى خطورة الاوضاع الصحية ووجود نقص حاد في المواد الغذائية والطبية في العراق[39]، ارسلت الامم المتحدة بعثة خاصة لتقصي الحقائق عن الاوضاع الإنسانية في العراق، ولخصت تلك البعثة مشاهداتها بتقرير افاد بأن الشعب العراقي يعيش ظروفا تنبأ بكارثة إنسانية اذا لم يتم التحرك بصورة سريعة لإيجاد الحلول المناسبة لتفادي حدوث الكارثة المرتقبة[40]، وفي ضوء ذلك اعتمد مجلس الامن الدولي قراره المرقم 986 في 4 نيسان 1995[41]، الذي اطلق عليه اسم (Oil for Food Program) برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو برنامج إنساني سمح بموجبة للعراق تصدير النفط لمدة ستة أشهر، لضمان توفير المتطلبات الاساسية للشعب العراقي مثل المواد الغذائية والادوية واللوازم الصحية[42]، وتضمن قرار النفط مقابل الغذاء الكثير من الضوابط لضمان تطبيقه اهمها: السماح للعراق بتصدير

النفط لتحصيل ما قيمته بليون دولار كل 90 يوماً، وان عملية البيع تكون تحت مراقبة مفتشين مستقلين يعينهم الامين العام للأمم المتحدة، وتودع اموال المبيعات النفطية في حساب ضمان تديره الامم المتحدة[43]، وتتم هذه العملية عن طريق تقديم العراق طلب إلى لجنة العقوبات المشكلة بموجب القرار 661 ويتم الشراء بالقيمة التي يحددها السوق مع تحديد جهة التصدير، وتتم عملية التصدير عبر منفذين الاول: انبوب النفط المار عبر الاراضي التركية وله النصيب الاكبر من عملية التصدير، والثاني: عن طريق ميناء البكر[44]، ويتم توزيع العوائد المالية الناتجة عن بيع النفط على النحو التالي:

1- تُخصص 53% لشراء الادوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والامدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الاساسية لمحافظات الوسط والجنوب[45].

2- رصد 13% بقيمة 260 مليون دولار لنفس الغرض للمحافظات الشمالية (اربيل، دهوك، السليمانية)، توزع بأشراف وكالات وبرامج الامم المتحدة بالتنسيق مع السلطات المحلية في تلك المحافظات[46].

3-ايداع 30% بقيمة 600 مليون دولار لصندوق التعويضات عن حرب الخليج[47].

4- استقطاع 2,2% من ايرادات النفط لتغطية النفقات التشغيلية والادارية التي تبذلها الامم المتحدة لمتابعة ومراقبة تنفيذ القرار[48].

5- خصم 1% من العوائد النفطية للدول التي ساهمت في تمويل انشطة الامم المتحدة في العراق منذ عام 1991.

6- استخراج 0,8% لتغطية نفقات اللجنة الخاصة المعنية بالبحث والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق. وقرر مجلس الامن ان تكون مدة هذا البرنامج ستة اشهر قابلة للتجديد اذا سارت الامور بالطريقة المرسومة وفقاً لشروط القرار[49].

مفاوضات الحكومة العراقية وهيئة الأمم المتحدة حول آلية تطبيق القرار 986:

اعترضت الحكومة العراقية على طريقة توزيع العوائد المالية بموجب مذكرة التفاهم وفق القرار 986، وعدتها مساساً بسيادتها الوطنية عند تسليم موارد العراق النفطية إلى لجنة خاضعة للهيمنة الاميركية تهدد وحدة اراضيها[50]، وتستنزف ثرواتها، ولقناعتها التامة بأن الولايات المتحدة تسعى الى فرض السيطرة عليها وترهيبها من خلال استغلال حاجة العراق الماسة للغذاء والدواء[51]، كما ان الحكومة العراقية اكدت رغبتها برفع الحظر الشامل عن العراق كونها قد اوفت بالالتزامات المفروضة عليها بموجب قرارات مجلس الامن الدولي[52].

وبعد مضي نحو سنة على صدور القرار المذكور لم يوضع موضع التنفيذ بسبب الاعتراضات التي ابدتها الحكومة العراقية[53]، لكن حاجة العراق الملحة للغذاء والدواء جعلت الحكومة العراقية تفتح قنوات الاتصال بالأمم المتحدة مجدداً[54]، وبدأت المباحثات التي بذل من خلالها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز جهوداً كبيرة للتأثير على الدول الاعضاء في مجلس الامن بهدف حذف وتعديل بعض فقرات قرار 986، إذ تركزت المباحثات حول قضايا عدة اهمها: قضية الاستقطاعات لصالح صندوق التعويضات، فحاولت الحكومة العراقية حذف هذه الفقرة بحجة ان الهدف من القرار هو تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي الذي هو بحاجة ماسة لكل العوائد المالية من عملية بيع النفط[55]، اما الفقرة الاخرى التي حاولت الحكومة العراقية تعديلها هي تلك التي تتعلق بمنافذ تصدير النفط، إذ رأت ان العراق يجب ان يكون حراً في تقرير كمية صاداته النفطية بين ميناء جيهان التركي وميناء البكر العراقي[56]، فضلاً عن الرفض الذي ابدته الحكومة العراقية في تقسيم الايرادات بين المحافظات العراقية وبخاصة ما يتعلق بتحديد 130 – 150 مليون دولار كل تسعين يوم للمحافظات الشمالية الثلاث وصرفها عن طريق وكلاء مجلس الامن كونه يتعارض مع السيادة العراقية ويكرس عمليات التمرد في شمال العراق[57].

وفي سياق متصل، توسعت المباحثات بين العراق والامانة العامة للأمم المتحدة لتشمل قضايا اخرى تتعلق بالتفاوض حول استيراد معدات وقطع غيار استخراج النفط ونقله وتكلفة

انتاجه.. ويبدو ان جميع القيود المفروضة على واردات العراق وصادراته من خلال آلية التوزيع التي فرضها قرار 986 هي لضمان وصول تلك الاغذية والمساعدات لمستحقيها والتأكد من عدم استغلالها من قبل النظام العراقي واستخدامها لتحقيق مصالحه الشخصية[58].

ومهما يكن من امر، فشلت الحكومة العراقية في اقناع مجلس الامن الدولي الخاضع للإدارة الاميركية برفع العقوبات الاقتصادية بالكامل او حتى التعديل على الشروط والضوابط المنصوص عليها بقرار مجلس الامن 986، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عصفت بالعراق آنذاك، لم ترى الحكومة العراقية من بد الا القبول بقرار 986 من دون اجراء اي حذف وتعديل لبعض فقراته[59]، وبذلك تم توقيع مذكرة تفاهم احتوت 51 فقرة ضمن عشرة اجزاء اطلق عليها (برنامج النفط مقابل الغذاء) في 20 آيار 1996، وقعها عبد الامير الانباري ممثلاً عن الجانب العراقي وعن الامم المتحدة هانز كوريل (Hans Corel) مستشار الامين العام للشؤون القانونية[60]، واحيلت المذكرة في اليوم نفسه إلى رئيس مجلس الامن الدولي بموجب رسالة موجهة من الامين العام للأمم المتحدة. ثم بدأت الاعمال التنفيذية لمذكرة التفاهم من الطرفين، إذ اعدت الحكومة العراقية خطة التوزيع مرفقة بقوائم الاحتياجات الاساسية بموجب مذكرة التفاهم وارسلتها إلى الامم المتحدة في 15 تموز 1996[61]، ومن جانبه بعث الامين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الامن الدولي اشار فيه لبدء التنفيذ الفعلي لبرنامج النفط مقابل الغذاء في 10 كانون الاول 1997[62]، عندما بدأ ضخ الشحنة النفطية الاولى من خط انابيب كركوك عبر ميناء جيهان التركي، ووصلت اول شحنة غذاء تم شراؤها في اذار 1997. ومن الجدير بالذكر، ان برنامج النفط مقابل مر بثلاث عشرة مرحلة كل مرحلة مدتها ستة اشهر واستمر حتى 5 كانون الاول 2002 [63].

المشكلات الإدارية وحالات الفساد المالي في برنامج النفط مقابل الغذاء:

كان المفترض من عقد اتفاق النفط مقابل الغذاء هو رفع المعاناة عن الشعب العراقي ومنع تدهور الاوضاع الإنسانية التي وصلت إلى مرحلة خطيرة[64] وبخاصة بعد التدمير الهائل الذي طال جميع البنى التحتية والمنشآت الخدمية مثل منشآت الطاقة الكهربائية ومعامل تكرير النفط ومنظومات تنقية مياه الشرب والصرف الصحي وقطع طرق المواصلات.. [65]، وبالرغم من التحذيرات الكثيرة والضغوط والآراء القانونية حول تأثير العقوبات الاقتصادية على العراق، إذ اعلنت منظمة اليونسف ان العراق قد سجل عام 1996، اعلى حالات سوء التغذية المزمنة التي تصيب الاطفال طوال سنوات الحصار بنسبة بلغت 11% من مجموع الاطفال دون سن الخامسة من العمر[66]، ومع هذا لم تعر الولايات المتحدة اي اهتمام لتلك الضغوط واصرت على ابقاء العقوبات الاقتصادية بشكل دائم بذريعة عدم تنفيذ العراق لقرارات مجلس الامن الدولي، بل ذهبت الى ابعد من ذلك بوضعها العراقيل امام تنفيذ القرار 986، بحجج واهية، منها: عدم العدالة في توزيع المواد الغذائية والمعدات الطبية بين المحافظات العراقية، وسحب موظفيها العاملين في برنامج النفط مقابل الغذاء الامر الذي شكل عائقاً امام تنفيذ قرار مذكرة التفاهم، ففي آذار 1997، ابرمت الحكومة العراقية (222) عقداً لشراء مواد غذائية وتجهيزات طبية، الا ان التدخلات الاميركية حالت دون تنفيذها ورفضت تمريرها الا لتسعة عقود فقط، فضلاً عن، تعمدها تأخير وصول المساعدات الإنسانية بوقتها المحدد بحجة التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل[67].

كما شكل رفض لجنة العقوبات المصادقة على العقود الخاصة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط بذريعة الاستعمال المزدوج عقبة اخرى في توقيع العقود الخاصة بمذكرة التفاهم[68]، وحول ذلك احتجت الحكومة العراقية ممثلةً بمندوبها الاسبق لدى الامم المتحدة نزار حمدون ببرقية بعثها إلى رئيس مجلس الامن الدولي تضمنت امتعاض الحكومة العراقية من التعقيدات في اجراءات توقيع العقود الخاصة بمذكرة التفاهم وتأخر تنفيذها، فضلاً عن رفض لجنة العقوبات الموافقة على جميع العقود الخاصة بقطاع النفط الذي يُعد بمثابة شريان الحياة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، إذ تخطى مبلغ الطلبات المعلقة في حزيران 2001، ما قيمته 5,4

مليار دولار[69]، الامر الذي اثار مخاوف المدير التنفيذي لمذكرة التفاهم في الامم المتحدة بيون سيفيان[70] معرباً عن رفضه لقرار لجنة العقوبات بعدم المصادقة على العقود الخاصة بقطاع النفط[71].

ومن جهة اخرى، شككت الحكومة العراقية بوجود حالات من التلاعب والفساد المالي بالمبالغ المستقطعة لتمويل نفقات الهيئات والوكالات الإنسانية العاملة في العراق التابعة للأمم المتحدة، وعلى اثر ذلك بعثت الحكومة العراقية ممثلةً بوزير خارجيتها ناجي الحديثي مذكرة موجهة إلى الامم المتحدة عام 2001[72]، مطالبة بضرورة اخضاع تلك النفقات للتدقيق الحسابي والاشراف المالي من قبل محققين محايدين من خارج هيأة الأمم المتحدة، فضلاً عن مطالبتها بتغيير لجنة العقوبات التي تحولت إلى اداة لتنفيذ السياسة الاميركية، من خلال منع وصول الغذاء والدواء إلى العراق بكميات كافية[73].

ومما لا شك فيه ان البرنامج المذكور اتاح للعراق شراء المواد الغذائية والدوائية وحاجات إنسانية مهمة كان الشعب العراقي بأمس الحاجة اليها[74]، الا انه لم يحقق الهدف الذي وجد من اجله، لأسباب عدة منها: التأخر المتعمد في تسليم السلع الإنسانية وفق برنامج النفط مقابل الغذاء، وعدم كفايتها لسد المتطلبات، الضرورية إذ اوضح الامين العام في تقريره في 10 آذار 1997، انه حتى هذا التاريخ لم يتم تسليم أي سلة غذائية بموجب القرار 986[75]، فضلاً عن المعوقات التي وضعها مجلس الامن من خلال اقتطاع نسبة كبيرة من عائدات النفط ضمن اطار مذكرة التفاهم لدفع التعويضات لمتضرري الحرب من سكان الكويت، ونفقات اخرى تتعلق بتكاليف الهيئات الدولية والعاملين فيها من بينهم مفتشو اللجان المتخصصة في الامم المتحدة[76].

وفي سياق متصل، ورد تقرير إلى مجلس الامن يحتوي على احصائية بالمبالغ التي انفقت على برنامج النفط مقابل الغذاء منذ تنفيذه في 10 كانون الاول 1996، ولغاية نهايته في 30 نيسان 2003، إذ افاد التقرير ان مجموع مبيعات النفط العراقي خلال المدة المذكورة بلغ نحو (37.33) بليون دولار و(28.78) بليون يورو. وان مجموع ما تم استقطاعه للجنة الخاصة بالتعويضات ونفقات الامم المتحدة الادارية بلغ نحو (19.539) بليون دولار، وهو مبلغ كبير جداً يقارب مجموع ما رصد للمواد الإنسانية التي تشكل نسبة تزيد عن 50% من مبيعات النفط[77].

ومن جانب آخر، اثيرت الكثير من الاتهامات بالفساد والتلاعب وسوء الإدارة التي رافقت تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، مما دعا الامين العام للأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة برئاسة بول فولكر (Paul Volcker)[78]، التي اعلنت بتقريرها النهائي الصادر في 27 تشرين الاول 2005، انه لم يكن هناك اشراف ملائم على برنامج النفط مقابل الغذاء، كما ذكر التقرير، ان البرنامج **" افتقد في كثير من الاحيان إلى الكفاءة والامانة والمسؤولية"**، واشار ايضاً، ان اختلافات وضغوط القوى المتنافسة في مجلس الامن كانت تشكل عائق امام تنفيذ فقرات البرنامج مما اتاح إلى انشاء شبكة تهريب واسعة النطاق، داعياً في الوقت نفسه إلى اصلاح السياسات والممارسات الإدارية في الأمم المتحدة[79].

يمكن القول ان الدلائل المذكورة والصادرة عن الامم المتحدة اثبتت بان الهدف من مذكرة التفاهم لم يكن لسد الحاجات الإنسانية للشعب العراقي بقدر ما كانت تهدف إلى تسديد صندوق التعويضات وتمويل نفقات لجان الامم المتحدة بواردات صرفت بصورة غير قانونية، اسهمت بصورة مباشرة في زيادة معاناة الشعب العراقي الواقع بين مطرقة الحصار الدولي من جهة، وسندان النظام الدكتاتوري من جهة اخرى..

الخاتمة:

كان الهدف الاساس من صيغة مذكرة التفاهم هو تدبير مؤقت وضعه مجلس الامن الدولي لتلبية المتطلبات الاساسية للشعب العراقي لتجنب حصول كارثة إنسانية في ظل العقوبات الدولية المفروضة على العراق، التي رفضتها الحكومة العراقية في بداية الامر، اذ رأت فيها

انتهاك للسيادة الوطنية العراقية، وكانت تتطلع لرفع شامل للحصار الاقتصادي، الا ان تلك التطلعات اصطدمت بسياسة الإدارة الأميركية المهيمنة على قرارات مجلس الامن الدولي بعد سيطرتها على السياسة الدولية على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي..، فكانت الولايات المتحدة الاميركية ترغب باستمرار الحصار كنوع من الضغط على النظام العراقي للامتثال لقرارات مجلس الامن الدولي، بدليل ان الادارة الاميركية اصدرت عقوباتها الاقتصادية على العراق قبل صدور قرار مجلس الامن 661 الصادر في 6 آب 1990، الذي وضع كقاعدة اساسية لقرارات لاحقة كبلت العراق بعقوبات قاسية عانى منها لعقود من الزمن.

ادى تشدد مجلس الامن الدولي في فرض الحصار الشامل على العراق إلى تدهور الاوضاع العامة للشعب العراقي وانتشار المجاعة وتفشي الاوبئة وزيادة عدد الوفيات بسبب النقص الغذائي والدوائي الحاد إلى موافقة الحكومة العراقية على برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي لم يلبي متطلبات الشعب العراقي الضرورية بالكامل بسبب الشروط التي تضمنها البرنامج من استقطاعات كبيرة تحت عنوان تعويضات خسائر الحرب وتمويل نفقات لجان الامم المتحدة، فضلاً عن حالات الفساد والتلاعب بالمبالغ المستقطعة والتأخر المتعمد في تسليم المواد الإنسانية وفق البرنامج، وبالرغم من ذلك يمكن القول ان برنامج النفط مقابل الغذاء انقذ الشعب العراقي من الانهيار التام واسهم في تفادي كارثة إنسانية وانه جاء بديلاً عن الرفع الكامل للحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي.

الهوامش والتعليقات:

(1) فالح فهد الدوسري، الازمات الكويتية – العراقية (1922- 1961)، الطبعة الاولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2013)، ص9.

(2) ترتب على الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية جملة من التغيرات التي القت بظلالها على الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم بصورة عامة الذي شهد اخر فصول الحرب الباردة، والخليج العربي الذي يمتلك الثروات النفطية الهائلة ويعاني من المشاكل الحدودية بصورة خاصة، الامر الذي اعطى للولايات المتحدة فرصة تاريخية لا يمكن هدرها لاتخاذ الاحتلال العراقي للكويت سبباً للتواجد في منطقة الخليج العربي لحشد تحالف دولي ضده واتهامه بتجاهل قرارات الامم المتحدة، لكسر شوكة العراق الذي برز كقوة عسكرية لا يستهان بها تقف بالضد من المصالح الاميركية في المنطقة، ورغبة الاخيرة بالسيطرة على مقدرات الخليج العربي عن طريق تكاليف الحرب التي ستتحملها دول الخليج، وثمن الاسلحة التي تبيعها لهم، إذ اضحت المملكة العربية السعودية اكبر سوق للسلاح الاميركي بقيمة تقدر بنحو 20 مليار دولار فضلاً عن حصول شركات النفط الاميركية على رخص استخراج النفط في الخليج..؛ ينظر: شامل عبد القادر، لعبة الكبار، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، (بغداد، 1994)، ص195؛ انيس الدغيدي، سري للغاية :C.I.A وملفات الحكام العرب وثائق تنشر لأول مرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، (دمشق، 2006)، ص288-289.

(3) جيمس اديسون بيكر: محامي وسياسي اميركي، ولد في 28 نيسان 1930 في مدينة هيوستن، تخرج في كلية الحقوق بجامعة تكساس، شغل منصب رئيس موظفي البيت الابيض ووزير الخزانة عام 1985، اصبح مقرباً من الرئيس جورج بوش الاب وادار حملته الانتخابية الناجحة ليعينه بمنصب وزير الخارجية عام 1989، اشرف على السياسة الخارجية الاميركية التي شهدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ساعد على تشكيل تحالف دولي مكون من 34 دولة قاتلت الى جانب الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991؛ للمزيد ينظر: جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي (القاهرة، 2002)؛ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992)، ص25-26.

(4) نبيه الاصفهاني، وثائق خاصة بالأزمة، مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد 26، العدد 102، مؤسسة الاهرام، في تشرين الاول 1991، ص167.

(5) مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات – وثائق- تقارير 1990- 2005، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007)، ص266.

(6) جورج بوش: هو جورج هربرت ووكر بوش (الأب)، ولد في 12 تموز 1924، في ولاية ماساتشوستس، اكمل دراسته الجامعية وانضم إلى البحرية الاميركية، ودخل مجال السياسة وانضم إلى الحزب الجمهوري، حصل على مقعد في مجلس النواب بعد فوزه في انتخابات عام 1966، عين سفيراً لدى الامم المتحدة عام

1971، ثم تولى منصب مدير المخابرات المركزية، رشحه الحزب الجمهوري لرئاسة الجمهورية عام 1980، الا ان فشل في منافسة رونالد ريغان ليصبح نائباً له، ثم عاد ليرشح نفسه مرة اخرى لرئاسة الجمهورية عام 1988، ليفوز هذه المرة ويصبح الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الاميركية، لتشهد مدة حكمه احداثاً سياسة وعسكرية خارجية مهمة منها: العمليات العسكرية في بنما وسقوط جدار برلين عام 1989، وقيادته لحرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، توفى في 30 تشرين الثاني 2018 بعد اصابته بمرض في الجهاز العصبي؛ للمزيد ينظر: جورج دبليو بوش، قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 2013)؛ اريك لوران، عاصفة الصحراء، ترجمة: منيرة اسمر، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للنشر، (بيروت، 1991)، ص11.

(7) فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، قرار مجلس الامن الدولي 986 تجاه العراق: برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، البصرة، المجلد 43، العدد 3(ج)، في 2018، ص413.

(8) علي عطية كامل الازيرجاوي، دور الولايات المتحدة الاميركية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي 1990-2001، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة ذي قار في 2020، ص61.

(9) اعتمد القرار بأغلبية 13 صوت مع امتناع كوبا واليمن عن التصويت؛ ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/661(1990)، قرار 661 في 6 آب 1990، 1354ذ(91)، ص53؛ احمد عبد الله ابو العلا، تطور دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين، دار الكتب القانونية، (مصر، 2005)، ص234.

(10) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، (الكويت، 1995)، ص307.

(11) فارس عبدالهادي العبيدي، المنظور التاريخي للعلاقات العراقية الاميركية دراسة سياسية 1990-2000، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية في 2004، ص10-11.

(12) كانت ردة فعل مجلس الامن الدولي حاسمة وسريعة لم تشهدها الامم المتحدة في تاريخها منذ منتصف القرن العشرين، ومن الدلائل على اهتمام مجلس الامن بالأزمة هو انه ظل في حالة انعقاد دائم طوال مدة الأزمة، اجتمع خلالها مرتين على مستوى وزراء الخارجية، ولم يكن مجلس الامن قد انعقد على هذا المستوى منذ انشاء الامم المتحدة عام 1945م، حتى الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، سوى مرتين؛ ينظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص305.

(13) تُعد الجزاءات الدولية في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ذات اهمية بالغة في المجتمع الدولي المعاصر بوصفها وسيلة لاحترام أحكام قواعد القانون الدولي الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين فهي تتيح لمجلس الامن مجموعة من التدابير ضد الدول المعتدية أهمها فرض العقوبات بكافة اشكالها واستخدام القوة العسكرية لردعها؛ ينظر: طه محيميد جاسم، الجزاءات الدولية على العراق ومدى شرعيتها، مجلة الرافدين للحقوق، الموصل، المجلد (21)، العدد (75)، في 20 حزيران 2020، ص256؛ خلف عبد الجليل ياسين الداهري، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد، العدد 32، في 2013، ص5.

(14) علي عطية كامل الازيرجاوي، المصدر السابق، ص73.

(15) بلحسان هواري، الاساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد (9)، العدد(1)، في 2016، ص122.

(16) زياني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية (الجزائر) في 2015، ص112.

(17) الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/662(1990)، القرار 662 في 9 آب 1990، 1367ذ(91)، ص56.

(18) الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/665(1990)، القرار 665 في 25 آب 1990، 1367ذ(91)، ص59.

(19) محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين احكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الاخوة منتوري قسطنطينة، (الجزائر)، في 2008، ص243.

[20] الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/670(1990)، القرار 670 في 25 أيلول 1990، 1367ذ(91)، ص67-70؛ سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة والشرعية، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (بيروت، 1993)، ص156.

[21] عز الدين الطيب ادم ، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية ومشكلة الرقابة على قرارات مجلس الامن الدولي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية القانون بجامعة بغداد، في 2003، ص116.

[22] جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998)، ص71.

[23] جيف سيمونز، المصدر نفسه، ص68.

[24] يصف الباحث الاميركي وليام بولك عملية انسحاب القوات العراقية بالقول: " ان الجيش العراقي تعرض اثناء انسحابه من الكويت إلى مذبحة كبرى على طريق الموت، إذ لم تشهد حروب الشرق الاوسط مذبحة بهذا المستوى منذ ان استولى هولاكو على بغداد عام 1258م، قدر خلالها عدد الضحايا من المدنيين بنحو عشرة آلاف، ومن العسكريين نحو ثلاثون الفاً، فضلاً عن تدمير المعدات العسكرية التي قدر عددها بنحو (4500) قطعة عسكرية مختلفة، مع اسر عدد كبير من الضباط والجنود..؛ ينظر: ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش مغامرات في سياسة الوهم، ترجمة خالد ايوب وعبد الرحيم الفرا، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1992)، ص63-64؛ كون كوغلن، صدام: الحياة السرية، ترجمة: مسلم الطعان، الطبعة الاولى، منشورات الجمل، (بغداد، 2005)، ص305-306

[25] عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الاميركية المعاصرة، 1980-2003، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل في 2011، ص263-264.

[26] اتخذ بالجلسة المرقمة 2978 بأغلبية (11) صوت مقابل تحفظ كوبا وامتناع (3) اعضاء عن التصويت اليمن والصين والهند؛ ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/686(1991)، القرار 686 في 2 آذار 1991، 41585-93، ص14-16.

[27] عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص264-265؛ سالم مشكور، المصدر السابق، ص195-160.

[28] الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/706(1991)، القرار 706 في 15 آب 1991، 41585-93، ص41.

[29] الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/712(1991)، القرار 712 في 19 ايلول 1991، 41585-93، ص48.

[30] فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، المصدر السابق، ص414.

[31] الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/715(1991)، قرار 687 في 9 نيسان 1991، 41585-93، ص51-52.

[32] سمير صارم، الابعاد النفطية في الحرب الاميركية على العراق، دار الفكر، (دمشق، 2003)، ص15.

[33] فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، المصدر السابق، ص414.

[34] تضررت مصالح دول عدة جراء الحصار المفروض على العراق، فتركيا مثلاً شهدت ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم قفزت من 67% عام 1993، إلى 115% عام 1994، بسبب السياسة الاميركية الداعية إلى منع تصدير الغذاء إلى العراق، فبعد ان كانت تمر نحو (5000) شاحنة عبر الحدود التركية إلى العراق تقلص العدد إلى شاحنة واحدة يومياً. اما الاردن فقد قدرت الخسائر في تجارتها بنحو (500) مليون دولار بسبب الحظر التجاري على العراق، ومن جهة اخرى، فقد قدرت الخسائر الروسية بنحو 30 بليون دولار بسبب موافقتها على قرار مجلس الامن بالعقوبات الاقتصادية على العراق؛ للتفصيل ينظر: احمد يوسف احمد وآخرون، حال الامة: الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للامة العربية خلال عام 1994، الطبعة الاولى، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 1995)، ص28؛ جيف سيمونز، المصدر السابق، ص71.

[35] جيف سيمونز، المصدر نفسة، ص69.

[36] عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص251.

[37] عادل محمد حسين العليان، المصدر نفسه، ص270.

[38] جيف سيمونز، المصدر السابق، ص277؛ فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، المصدر السابق، ص415.

[39] منصور عياد العتيبي، مجلس الامن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته، (1990-2008)، الطبعة الاولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2009)، ص121.

(40) هناء اسماعيل ابراهيم الاسدي، الطبيعة القانونية لانتهاكات النفط مقابل الغذاء في العراق، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون بجامعة كربلاء، السنة السادسة، العدد (2)، في 2014، ص111.

(41) تضمن القرار 18 فقرة، وتم التصويت عليه بالإجماع في جلسة مجلس الامن المرقمة 3519؛ ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/986(1995)، القرار 986 في 4 نيسان 1995، 10986-95، ص1.

(42) منصور العادلي، القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 127، في 1997، ص74.

(43) انتوني كوردسمان وآخرون، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008)، ص244.

(44) ميناء البكر: هو ميناء عراقي مخصص لتصدير النفط الخام، وقد بنيت منصة الميناء في منطقة خور الخفقة المطلة على الخليج العربي، شُيد عام 1975م، بطاقة تصدير 80 مليون طن سنوياً، تم تغيير اسمه إلى ميناء البصرة عام 2003؛ ينظر: عدنان فرحان الجوراني، قطاع الموانئ في العراق بين الواقع والتحديات، سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، 2022)، ص5.

(45) منصور عياد العتيبي، المصدر السابق، ص121.

(46) زياني نوال، المصدر السابق، ص119.

(47) طلال زيد المرزوق، دور الامم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق 1991-2017، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (19)، العدد (2)، في نيسان 2018، ص166؛ ابراهيم الصحاري، العراق حرب اخرى من اجل النفط والهيمنة، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاشتراكية، (مصر، 2002)، ص28.

(48) ابراهيم احمد عبد السامرائي، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وقائع ندوة قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، (بغداد، 2011)، ص20

(49) منصور عياد العتيبي، المصدر السابق، ص122.

(50) زياني نوال، المصدر السابق، ص116.

(51) علي عطية كامل الازيرجاوي، المصدر السابق، ص181.

(52) محمد سلامة سالم الرفوع، اثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الامن على الاستقرار الدولي 1946-2009، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الهاشمية، الاردن في 2011، ص45-46.

(53) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2006)، ص187.

(54) زياني نوال، المصدر السابق، ص119.

(55) منصور عياد العتيبي، المصدر السابق، ص122.

(56) منصور عياد العتيبي، المصدر نفسه، ص123.

(57) معن علي مروح الخالدي، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية العراق-حالة دراسة (1990-2004)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية بجامعة آل البيت، الاردن، في 2006، ص93.

للمزيد حول الحركة الكردية في شمال العراق؛ ينظر: فايز عبد الله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن في 2010؛ شيرزاد شيخاني، القصة الحقيقية للانتفاضة الكردستانية عام 1991، مجلة إيلاف، لندن، العدد 8552، في 10 آذار 2023.

https://elaph.com/Web/opinion

(58) فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، المصدر السابق، ص416-417.

(59) منصور عياد العتيبي، المصدر السابق، ص123.

(60) ينظر: رسالة من الامين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إلى رئيس مجلس الامن الدولي مؤرخة في 20 آيار 1996، حول توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة في الوثيقة المرقمة S/1996/356 Documents and Publications, Letters and Note Verbales,

(61) باسيل يوسف بجك، المصدر السابق، ص185-186.

(62) صلاح حسن بابان، في ذكرى برنامج النفط مقابل الغذاء .. هكذا مهدت اميركا لغزو العراق، شبكة الجزيرة الاعلامية القسم السياسي، (قطر)، في 14 نيسان 2021.

https://www.aljazeera.net/politics

(63) الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/1996/978 ، تقرير الامين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن 986 في 25 تشرين الثاني 1996، 33613-96، ص1؛ ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، في حزيران، 2001، ص151-152.

(64) سناء محمد سدخان، مظاهر الفساد المالي في عقود مذكرة التفاهم : النفط مقابل الغذاء، مجلة كلية الحقوق بجامعة النهرين، بغداد، المجلد (18)، العدد (2)، في 2016، ص161.

(65) انتوني كوردسمان وآخرون، المصدر السابق، ص244.

(66) محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، (مصر)، المجلد (23)، العدد (3)، في تموز 2022، ص167.

(67) جيف سيمونز، المصدر السابق، ص282.

(68) هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن وعمر سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001)، ص87.

(69) هانز كريستوف فون سبونيك، المصدر نفسه، ص195.

(70) تمت اقالته عام 2004، بعد ان اجرى مجلس الامن الدولي تحقيقاً شاملاً ثبت من خلال التحقيق قيام بيون سيفيان باستغلال منصبه وتورطه بأعمال غير مشروعة مثل فرض رسوم اضافية على مبيعات النفط مقابل الغذاء وتلقيه الرشوة..؛ ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/1538(2004) ، القرار 1538 في الجلسة المرقمة (4946) لمجلس الامن الدولي، في 21 نيسان 2004، ص1؛ باسيل يوسف بجك، المصدر السابق، ص15.

(71) فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، المصدر السابق، ص420.

(72) United Nations Report of the Security Council 16 June 2001-31 July 2002 General Assembly Fifty-seventh Session Supplement No. 2 (A/57/2).p50

(73) Index to Proceedings of the Security Council Fifty-sixth year-2001, Dag Hammarskjold Library, United Nations, New York, 2002.

(74) انتوني كوردسمان وآخرون، المصدر السابق، ص244.

(75) الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الامين العام، S/1997/206، المقدم عملاً بالفقرة (11) من القرار 986 لسنة 1995، التي تنص على ان يقدم الامين العام تقريراً إلى مجلس الامن كل تسعين يوم، في 10 آذار 1997، ص7-9.

(76) سوزان اسماعيل عبد الله بنديان، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مؤته (الاردن)، في 2011، ص74

(77) زياني نوال، المصدر السابق، ص121.

(78) بول فولكر: هو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلها الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان عام 2005، للتحقيق في حالات الفساد والتلاعب التي اثيرت حول برنامج النفط مقابل الغذاء، ويشغل فولكر منصب رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي؛ ينظر: محمد اشرف البيومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء: كشف لفساد اداري ام مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، في 26 آذار 2019.

(79) سناء محمد سدخان، المصدر السابق، ص360؛ محمد اشرف البيومي، المصدر السابق.

اشار التقرير الى ان النظام العراقي الاسبق اشترى ذمم العديد من الشركات والشخصيات العالمية والعربية سياسية كانت او فنية فاعلة في المجتمع الدولي آنذاك من اجل تجميل صورته امام العالم مقابل منحهم اصول كوبونات نفطية في الوقت الذي كان فيه الشعب العراقي محاصراً لا يجد ما يسد رمقه..، وقدر عدد الشركات المتورطة حسب تقرير لجنة بول فولكر بنحو (4500) شركة موزعة على (60) بلداً، ابرزها: شركة سيمنز الالمانية وشركة فولفو السويدية، وشركة السيارات الاميركية ديلمر كرايزلر، ومن اهم الشخصيات التي ذكرها التقرير هي: النائب البريطاني (جورج غالاوي)، والمندوب الفرنسي الاسبق في الامم المتحدة (جان برنان مريميه)، ووزير الداخلية الفرنسي الاسبق (شارل باسكوا)، والسياسي الروسي (فلاديمير جيريتوفسكي)؛ ينظر: خولة نزال، النتائج التي ظهرت في تقرير فولكر الخامس حول الفضيحة العقود في برنامج النفط مقابل الغذاء، صحيفة القبس، (الكويت)، في 29 تشرين الاول 2005، على الموقع الالكتروني https://www.alqabas.com ؛ فخري كريم، القوائم الكاملة لتخصيصات النفط الخام خلال مراحل تنفيذ مذكرة التفاهم، جريدة المدى، (العراق)، السنة الثالثة، العدد (538)، في 20 تشرين الثاني 2005؛ اسامة مهدي، ملف قائمة كوبونات صدام النفطية، مجلة ايلاف، (لندن)، العدد (8576)، في 6 شباط 2004؛ ؛ زهير

كـاظم عبـود، كوبونـات صـدام النفطيـة، مجلـة الحـزب الشـيوعي العراقـي، فـي 29 ايلـول 2016. علـى الموقـع الالكتروني:

https://iraqicparchives.com/index.php/sections/platform

قائمة المصادر:

- ابراهيم احمد عبد السامرائي، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وقائع ندوة قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، (بغداد، 2011).
- ابراهيم الصحاري، العراق حرب اخرى من اجل النفط والهيمنة، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاشتراكية، (مصر، 2002).
- ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، في حزيران، 2001.
- احمد عبد الله ابو العلا، تطور دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين، دار الكتب القانونية، (مصر، 2005).
- احمد يوسف احمد وآخرون، حال الامة: الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للامة العربية خلال عام 1994، الطبعة الاولى، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 1995).
- اريك لوران، عاصفة الصحراء، ترجمة: منيرة اسمر، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للنشر، (بيروت، 1991).
- اسامة مهدي، ملف قائمة كوبونات صدام النفطية، مجلة ايلاف، (لندن)، العدد (8576)، في 6 شباط 2004.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/661(1990)، قرار 661 في 6 آب 1990، 1354ذ(91).
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/662(1990)، القرار 662 في 9 آب 1990، 1367ذ(91).
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/665(1990)، القرار 665 في 25 آب 1990، 1367ذ(91).
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/670(1990)، القرار 670 في 25 أيلول 1990، 1367ذ(91).
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/686(1991)، القرار 686 في 2 آذار 1991، 41585-93.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/706(1991)، القرار 706 في 15 آب 1991، 41585-93.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/712(1991)، القرار 712 في 19 ايلول 1991، 41585-93.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/715(1991)، قرار 687 في 9 نيسان 1991، 41585-93.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/986(1995)، القرار 986 في 4 نيسان 1995، 10986-95.

- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/1996/978 ، تقرير الامين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن 986 في 25 تشرين الثاني 1996، 33613-96.

- الامم المتحدة، مجلس الامن، التقارير السنوية، الحالة بين العراق والكويت، S/RES/1538(2004) ، القرار 1538 في الجلسة المرقمة (4946) لمجلس الامن الدولي، في 21 نيسان 2004.

- الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الامين العام، S/1997/206، المقدم عملاً بالفقرة (11) من القرار 986 لسنة 1995، التي تنص على ان يقدم الامين العام تقريراً إلى مجلس الامن كل تسعين يوم، في 10 آذار 1997.

- انتوني كوردسمان وآخرون، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008).

- انيس الدغيدي، سري للغاية :C.I.A وملفات الحكام العرب وثائق تنشر لأول مرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، (دمشق، 2006).

- باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2006).

- بلحسان هواري، الاساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد (9)، العدد(1)، في 2016.

- جورج دبليو بوش، قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 2013).

- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998).

- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي (القاهرة، 2002).

- حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، (الكويت، 1995).

- خلف عبد الجليل ياسين الداهري، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد، العدد 32، في 2013.

- خولة نزال، النتائج التي ظهرت في تقرير فولكر الخامس حول الفضيحة العقود في برنامج النفط مقابل الغذاء، صحيفة القبس، (الكويت)، في 29 تشرين الاول 2005، على الموقع الالكتروني:

www.alqabas.com

- رسالة من الامين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إلى رئيس مجلس الامن الدولي مؤرخة في 20 آيار 1996، حول توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة في الوثيقة المرقمة S/1996/356 Documents and Publications, Letters and Note Verbales,

- زهير كاظم عبود، كوبونات صدام النفطية، مجلة الحزب الشيوعي العراقي، في 29 ايلول 2016. على الموقع الالكتروني:

https://iraqicparchives.com/index.php/sections/platform

- زياني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية (الجزائر) في 2015.

- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة والشرعية، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (بيروت، 1993).

- ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش مغامرات في سياسة الوهم، ترجمة خالد ايوب وعبد الرحيم الفرا، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1992).

- سمير صارم، الابعاد النفطية في الحرب الاميركية على العراق، دار الفكر، (دمشق، 2003).

- سناء محمد سدخان، مظاهر الفساد المالي في عقود مذكرة التفاهم : النفط مقابل الغذاء، مجلة كلية الحقوق بجامعة النهرين، بغداد، المجلد (18)، العدد (2)، في 2016.

- سوزان اسماعيل عبد الله بنديان، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مؤته (الاردن)، في 2011.

- شامل عبد القادر، لعبة الكبار، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، (بغداد، 1994).

- شيرزاد شيخاني، القصة الحقيقية للانتفاضة الكردستانية عام 1991، مجلة إيلاف، لندن، العدد 8552، في 10 آذار 2023. على الموقع الالكتروني:

https://elaph.com/Web/opinion

- صلاح حسن بابان، في ذكرى برنامج النفط مقابل الغذاء .. هكذا مهدت اميركا لغزو العراق، شبكة الجزيرة الاعلامية القسم السياسي، (قطر)، في 14 نيسان 2021. على الموقع الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/politics

- طلال زيد المرزوق، دور الامم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق 1991-2017، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (19)، العدد (2)، في نيسان 2018.

- طه محيميد جاسم، الجزاءات الدولية على العراق ومدى شرعيتها، مجلة الرافدين للحقوق، الموصل، المجلد (21)، العدد (75)، في 20 حزيران 2020.

- عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الاميركية المعاصرة، 1980-2003، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل في 2011.

- عدنان فرحان الجوراني، قطاع الموانئ في العراق بين الواقع والتحديات، سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، 2022).

- عز الدين الطيب ادم ، اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية ومشكلة الرقابة على قرارات مجلس الامن الدولي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية القانون بجامعة بغداد، في 2003.

- علي عطية كامل الازيرجاوي، دور الولايات المتحدة الاميركية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي 1990-2001، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة ذي قار في 2020.

- فارس عبدالهادي العبيدي، المنظور التاريخي للعلاقات العراقية الاميركية دراسة سياسية 1990-2000، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية في 2004.

- فالح فهد الدوسري، الازمات الكويتية – العراقية (1922- 1961)، الطبعة الاولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2013).

- فايز عبد الله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن في 2010.

- فخري كريم، القوائم الكاملة لتخصيصات النفط الخام خلال مراحل تنفيذ مذكرة التفاهم، جريدة المدى، (العراق)، السنة الثالثة، العدد (538)، في 20 تشرين الثاني 2005.

- فرات عبد الكاظم حسن وفراس ابراهيم حميد، قرار مجلس الامن الدولي 986 تجاه العراق: برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، البصرة، المجلد 43، العدد 3(ج)، في 2018.

- كون كوغلن، صدام: الحياة السرية، ترجمة: مسلم الطعان، الطبعة الاولى، منشورات الجمل، (بغداد، 2005).

- محمد اشرف البيومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء: كشف لفساد اداري ام مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، في 26 آذار 2019.

- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992).

- محمد سلامة سالم الرفوع، اثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الامن على الاستقرار الدولي 1946-2009، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الهاشمية، الاردن في 2011.

- محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين احكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الاخوة منتوري قسطنطينة، (الجزائر)، في 2008.

- محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، (مصر)، المجلد (23)، العدد (3)، في تموز 2022.

- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات – وثائق- تقارير 1990- 2005، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007).

- معن علي مروح الخالدي، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية العراق-حالة دراسة (1990-2004)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية بجامعة آل البيت، الاردن، في 2006.

- منصور العادلي، القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 127، في 1997.

- منصور عياد العتيبي، مجلس الامن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته، (1990-2008)، الطبعة الاولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2009).

- نبيه الاصفهاني، وثائق خاصة بالأزمة، مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد 26، العدد 102، مؤسسة الاهرام، في تشرين الاول 1991.

- هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن وعمر سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001).

- هناء اسماعيل ابراهيم الاسدي، الطبيعة القانونية لانتهاكات النفط مقابل الغذاء في العراق، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون بجامعة كربلاء، السنة السادسة، العدد (2)، في 2014.

- lndex to Proceedings of the Security Council Fifty-sixth year-2001, Dag Hammarskjold Library, United Nations, New York, 2002.

- United Nations Report of the Security Council 16 June 2001-31 July 2002 General Assembly Fifty-seventh Session Supplement No. 2 (A/57/2).